النزاع على الأرض في السودان وآليات فض النزاع جنوب ولاية النيل الأبيض نموذجاً

*حلو عبد العاطي**

ملخص

يعد النزاع على الأرض الذي أخذ مكانه بين اهتمامات الباحثين والسياسيين والمخططين وغيرهم أحد أهم القضايا موضوع النقاش في الوقت الراهن، وفي هذا الإطار تبحث هذه الورقة في النزاع على الأراضي الريفية في السودان، وذلك بالتركيز على منطقة جنوب ولاية النيل الأبيض، وتهدف الورقة إلى تقصي مسببات النزاع، آثاره، والآليات الكفيلة بفضه، ولتحقيق هذه الأهداف تبنت الورقة منهج الاقتصاد السياسي إطاراً نظرياً للدراسة في سياق تحليله لعلاقة الاقتصاد بالسياسة، واعتمدت الورقة على المسح الميداني المكثف الذي غطى اثنتي عشرة قرية، أُعملت فيه المقابلات الشخصية والمناقشات الجماعية مع مختلف فئات المجتمع والجهات ذات الاختصاص، وهذا إلى جانب المعلومات الثانوية من مصادرها المنشورة وغير المنشورة، كما استخدمت الورقة أيضاً المنهج الاستقرائي، وتوصلت الدراسة إلى أن منطقة جنوب النيل الأبيض تشهد نزاعاً على الأرض بين مختلف مكونات المجتمع وخاصة بين الرعاة والمزارعين، الأمر الذي ترتبت عليه العديد من الآثار السالبة حيث الخسائر البشرية، فقد الممتلكات وموارد الثروة، ضعف العلاقات الاجتماعية، تقويض السلام الاجتماعي، والتدهور البيئي، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن التدخل السالب للدولة في الأرض جراء سياساتها غير الرشيدة كان السبب الرئيس وراء تلك النزاعات، وأوصت الورقة بضرورة النظر إلى النزاع من منظور مغاير، ويرتكز على العديد من الأطر المؤسسية والتشريعية والقانونية والمجتمعية ذات الصلة بالأرض التي من شأنها أن تفضي إلى واقع معافى وأمن مستدام، وعليه فالدراسة تعد إضافة في مجال أدبيات النزاع على الأرض، كما أنها تفتح الباب لمزيد من الدراسات المتخصصة في هذه المجال.

الكلمات الدالة: النزاع، الأرض، فض النزاع، الرعاة، ولاية النيل الأبيض، السودان.

المقدمة

يعد النزاع على الأرض أحد أبرز القضايا التي شغلت بال الكثيرين من السياسيين والباحثين وغيرهم من المهتمين في الوقت الحاضر، والنزاع ظاهرة إنسانية عرفتها العديد من الدول حول العالم (Babiker et al, 2005)، وعلى مدى عقود طويلة أخذت هذه الظاهرة في التنامي خاصةً في الدول النامية التي تعتمد وبصورة رئيسة في اقتصادها على الأرض، وفي هذا الإطار تحفل العديد من الأدبيات بقضايا النزاع على الأرض؛ وعلى المستوى القاري تشير الكثير من الدراسات (Peter, 2004, Urmilla, 2010, Moore, 2010, and Seay, 2104) إلى تصاعد حدة النزاع على الأرض، وعلى المستوى الإقليمي ووفقاً لكل من (Collet, 1987, Lane, 1990, Kass & Selassie, 1991, Murombedzi, 1992, Unruh, 1995) فإن النزاع على الأرض بلغ أشده في دول مثل كينيا وتنزانيا والصومال وأثيوبيا، وهي دول تبدو فيها الأرض كقضية شاملة وعنصراً محورياً في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقضايا الأخرى المتصلة بتحقيق التنمية والعدالة وبناء السلام، وفي السودان؛ يشير كل من (Egemi, 2006, Babiker, 2013, Umbadda, 2014) إلى أن النزاع على الأرض أصبح سمة مميزة للمجتمع، وظاهرة أخذت تلقي بظلالها السالبة على شتى مناحي الحياة، بل وأصبحت مهدداً للسلم والأمن الاجتماعيين. والنزاع على الأرض كما يراه الكثيرون ما هو إلا نتاج خلل في السياسات المنظمة لحيازة الأرض واستخدامها وإدارتها (محمد، 2006)؛ فالإخلاء القسري لأعداد كبيرة من السكان لإفساح المجال للمشاريع الاستثمارية الكبرى والأعمال التجارية الضخمة، والتحول إلى الزراعة الواسعة النطاق شكلت جميعها أُساً للنزاع على الأرض، وتبدو عملية الاستيلاء على الأراضي (Land grabbing) من قبل الحكومات، وتوزيعها على المستثمرين هي الأبرز من حيث التأثير على الأرض وتأجيج الصراع حولها، فما بين عامي 2000 و2011 هناك نحو 203 مليون هكتار من الأراضي في جميع أنحاء العالم تم اقتطاعها وتمليكها للمستثمرين (Elhadary & Abdelatti, 2016)، وفي أفريقيا فقد أشارت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) إلى أن المستثمرين

* جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. تاريخ استلام البحث 2019/12/1، وتاريخ قبوله 2020/6/8.

 ©2021 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

الأجانب حصلوا في ما بين العامين 2007 و2009 على ما لا يقل عن 20 مليون هكتار (FAO, 2009). وفي السودان فقد بلغت مساحة الأراضي التي مُلكت للمستثمرين من الخارج حتى العام 2011 نحو 2,270,00 هكتار، يضاف إليها نحو 201,385 هكتار تم اقتطاعها لمشاريع زراعة قصب السكر، الأمر الذي قاد إلى العديد من الاختلالات البيئية والأمنية (Elhadary & Abdelatti, 2016).

وتبحث هذه الورقة في النزاع على الأرض في السودان الذي ظل يشهد ولعدة عقود العديد من التحولات والتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتركز الدراسة على منطقة جنوب ولاية النيل الأبيض، وتهدف إلى تقصي مسببات النزاع على الأرض، الآثار المترتبة عليه، والآليات الكفيلة بفضه.

مشكلة الدراسة:

تشهد منطقة الدراسة ومنذ مطلع سبعينيات القرن الماضي نزاعاً على الأرض بين مختلف مكونات المجتمع، وقد بدأ هذا النزاع محدوداً وكانت تتم السيطرة عليه وخاصة من قبل الإدارة الأهلية ممثلةً في أعيان وزعماء القبائل، ومجالس الصلح المحلية؛ إلا أن العقود الأخيرة شهدت تسارعاً في وتيرة وحدة هذا النزاع بسبب المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها السودان بصفة عامة، ومنطقة الدراسة على وجه الخصوص، ويبدو النزاع على الأرض جلياً بين الرعاة أنفسهم، بين الرعاة والمزارعين، بين الرعاة والسكان المحليين، بين الرعاة وإدارات مشاريع السكر، وبين السكان المحليين وأصحاب المشاريع الزراعية الكبرى، وقد ترتب على ذلك العديد من الآثار وفي مقدمتها الخسائر البشرية، والأضرار المادية من فقد للممتلكات وموارد الثروة، وتدهور في البيئة الطبيعية، ولم يقتصر الأمر على الذي فقد امتدت تلك الآثار إلى الجوانب الاجتماعية، فضعفت الروابط، وتغيرت الأدوار، وقوّض السلام الاجتماعي والتسامح القبلي بين المجموعات السكانية، كل ذلك مع الغياب التام للسياسات والاستراتيجيات الواضحة تجاه الأرض، ومع ضعف وتراجع دور الكيانات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني، وفي ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، الأمر الذي يثير العديد من الأسئلة حول مسببات هذا النزاع ومآلاته، والآليات والاستراتيجيات الكفيلة بفضه، ضماناً للاستقرار والتعايش السلمي.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من تسليطها الضوء على موضوع النزاع على الأرض، وذلك بحسبان أن الأرض هي الركيزة الأساسية للإنتاج، فضلاً عن أهميتها الخاصة لدى المجتمعات الريفية بوصفها رمزاً له معنى ودلالات اجتماعية وثقافية، وإلى جانب ذلك فالنزاع على الأرض قاد إلى العديد من الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأصبح مهدداً للسلم الاجتماعي مما جعله يتصدر الأجندة الرئيسة للأمم المتحدة، وتحول إلى قضية ذات صلة بحقوق الانسان. وتكتسب الدراسة أهميتها أيضاً من أهمية المنطقة (جنوب ولاية النيل الأبيض) كونها تقع ضمن حزامي السافانا الفقيرة والغنية؛ إذْ التنوع في الموارد، وخاصةً بعد اكتشاف النفط الذي جعل منها قبلة للمستثمرين من الداخل والخارج، وتشكل منطقة الدراسة نموذجاً لمناطق التماس حيث التداخل بين المجموعات السكانية، وتشهد المنطقة تطورات كبيرة خاصة بعد انفصال دولة جنوب السودان في العام 2011، كما أنها تشهد نزاعاً حاداً على الأرض بين مختلف مكونات المجتمع، ويعول على المنطقة أن تكون نقطة التقاء وتكامل بين الدولتين، وعليه تشكل الدراسة إضافة في مجال أدبيات النزاع على الموارد بصفة عامة والأرض على وجه الخصوص وخاصة في مناطق الحدودية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مسببات النزاع على الأرض في منطقة جنوب النيل الأبيض، والآثار المترتبة عليه، وكما تهدف أيضاً إلى تقصي الاستراتيجيات والآليات الكفيلة بفض هذا النزاع تحقيقاً للأمن والسلام الاجتماعيين، وإفساحاً للمجال لبرامج التخطيط والتنمية.

منهجية الدراسة وطرق جمع المعلومات:

لتحقيق أهداف الدراسة ناقشت الورقة العديد من المفاهيم والآراء الفكرية ذات الصلة، كما تبنت منهج الاقتصاد السياسي إطاراً نظرياً للدراسة، وذلك في سياق تحليله للعلاقة بين السياسة والاقتصاد، وفي سياق ربطه للتغير والتحول الاقتصادي بالتركيبة المؤسسية

والعلاقات الاجتماعية. وأما في ما يتصل بجمع المعلومات؛ فطبيعة الدراسة اقتضت الحصول عليها بشقيها الكمي والنوعي من مصادرها الأولية والثانوية، ففي المصادر الأولية كان التركيز على المسح الميداني الذي غطى اثنتي عشرة قرية منتشرة في منطقة الدراسة (خريطة ص7)، بواقع خمس قرى في الناحية الشرقية للنيل الأبيض، وسبع قرى في الناحية الغربية للنيل الأبيض لاتساع المنطقة، ولعكس التباين الاقتصادي في المنطقة جاء اختيار القرى في كل ناحية من نطاقين مختلفين أحدهما قريباً من النيل الأبيض، وثانيهما بعيداً عنه إلى الشرق والغرب للناحيتين على التوالي، مع الأخذ في الاعتبار التماثل شبه التام بين القرى في كل نطاق، وعموماً يتسم مجتمع الدراسة بكونه مجتمعاً ريفياً يقوم غالبيته على النشاط الاقتصادي التقليدي في الرعي والزراعة، كما أن التماثل يبدو حاضراً في كل نطاق، وقد أجريت العديد من المقابلات الشخصية والمناقشات الجماعية مع المستهدفين من الدراسة، ومع مختلف ممثلي المجموعات، وقيادات المجتمع المحلي من شيوخ وعمد ونظار ولاسيما كبار السن بحكم خبراتهم وتجاربهم، كما أنهم شاهدين على التغيرات والتحولات التي حدثت بالمنطقة، وشملت المقابلات كذلك اتحاد الرعاة والمزارعين وأصحاب القرار، وتضمنت تلك المقابلات العديد من الأسئلة المتصلة بالنزاع على الأرض من حيث المسببات والآثار، وآليات التخفيف منه، وتضمنت أيضاً دور الجهات الرسمية، والجهات غير الرسمية ممثلة في الإدارات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني في معالجة قضايا النزاع بالمنطقة، وفي المحافظة على القطاع التقليدي (الزراعي والرعوي) في ظل تصاعد حدة النزاعات، وقد أفادت هذه المقابلات كثيراً في الحصول على المعلومات ذات الصلة، وأما المصادر الثانوية فشملت مجموعة الأدبيات ذات الصلة، المنشور منها وغير المنشور، وكان التركيز على تقارير وزارة الزراعة والغابات والثروة الحيوانية لولاية النيل الأبيض، سجلات الجهاز المركزي للإحصاء، مسودات قوانين الأرض، وغيرها، ولتحليل البيانات اعتمدت الدراسة على الكيثر من الأساليب مستخدمةً في ذلك بعض المناهج على رأسها المنهج الاستقرائي Inductive Method والذي يعتمد في تحليله على الجزئيات وصولاً إلى العموميات، واستخدمت الدراسة نظم المعلومات الجغرافية لرسم الخرائط.

جدول1: قرى عينة الدراسة

شرق النيل الأبيض		غرب النيل الأبيض	
القرى القريبة من النيل الأبيض	القرى البعيدة عن النيل الأبيض	القرى القريبة من النيل الأبيض	القرى البعيدة عن النيل الأبيض
جودة	الهجاليج الشيخ	أبو نمل	قوز الريف
الحديب	التقابة	أم هاني	الشوافة
	أم القرى	النعيم	المليح
			الراوات

النزاع على الأرض: إطار مفاهيمي

النزاع حالة إسانية ينظر إليها على أنها نتاج تضارب في المصالح وتعارض في التوجهات بين طرفين أو أكثر (Gregory et al, 2009) وإن كان البعض يراها واقعاً طبيعياً؛ يراها البعض الآخر حالة عرضية، وفي كل الأحوال فالنزاع هو حالة من عدم التوافق بين أطراف النزاع والتي تتصاعد لتصل إلى رغبة كل طرف في تحقيق هدفه، ويتشكل النزاع من حالة التناقض إلى حالة الظهور ليدخل الأطراف في حالة من العنف، وعليه فهو وضعاً تنافسياً تكون فيه الأطراف مدركة لعدم تطابق محتمل لوضعيتها المستقبلية التي يمكن لأحد الأطراف أن يحتل فيها مكان الآخر بما لا يتطابق مع رغباته (جحيش ومحمد، 2018). والنزاع ظاهرة قابلة للتطور حيث يمكن أن تبدأ من الحالة الكامنة وصولاً إلى مرحلة الصراع (النزاع المسلح)، وعلى الرغم من أن البعض يرى أن مفهوم الصراع أوسع من مفهوم النزاع، وأن الأخير هو مستوى من مستوياته أو مرحلة من مراحله؛ إلا أن مفهوم النزاع هو الأكثر شيوعاً واستخداماً في الدراسات الاجتماعية، ذلك أن المفهوم يتيح فرصة تتبع حالة عدم التوافق بين الأطراف، هذا إلى جانب أن مصطلح الصراع يتداخل في مدلولاته مع مصطلحات أخرى مثل التوتر، الخصومة، العنف، العدائية، الكفاح والنضال، والانقسام والتجاذب، كما أن المفهوم (الصراع) تطغى عليه السيطرة والتوجه بما يحقق الأهداف (الخزندار، 2014). ويرتبط بمفهوم النزاع ما يعرف بفض النزاع، وهو تعبير عن مجموعة من الأفكار والطرق المستخدمة للحد من النزاع، كما أنه العمليات التي تتوصل بموجبها الأطراف المتنازعة إلى حلول سلمية للنزاع، وبالتالي ففض النزاع يجب أن يُنظر إليه كنموذج عمل يجب أن يفضي إلى تحقيق فهم متبادل للاختلافات، وأن يمكَّن الأطراف المتنازعة من تحقيق نتيجة إيجابية في ما يتعلق بخلافاتهم، وذلك من خلال تطوير اتفاقية تكاملية تلبي مصالح الأطراف المتنازعة. وفض النزاع كعملية يمكن لها أن تكون في

إطار رسمي عبر مؤسسات الدولة، كما يمكن لها أن تتم في إطار مجتمعي من خلال شبكة من العلاقات الاجتماعية القائمة على الأعراف والتقاليد.

عموماً ونظراً لتشعب موضوع النزاع على الأرض وتعدد أبعاده؛ فإن فهمه ومناقشته تتطلب الوقوف عند بعض المفاهيم مثل حيازة الأرضLand tenure، ملكية الأرضLand ownership ، وحقوق الأرض Land rights؛ فحيازة الأرض هي إشارة إلى الممارسات التي تتم عبرها السيطرة على الأرض أو تملكها، وتشمل هذه الممارسات مبادئ وحقوق الملكية الرسمية، والحقوق التي تقرها الجماعات، وهذه الأخيرة أكثر رمزيةً لارتباطها بالعديد من الجوانب العرفية والثقافية، ذلك أن الأرض عند كثير من الجماعات ينظر إليها بوصفها كائناً له قيمة، ورمزاً له معنى (Gregory et al, 2009)، وعليه فحقوق الأرض تعني الوصول إلى الأرض والسيطرة عليها عبر التنظيمات المؤسسية، وهي بذلك تعبير عن مجموعة من العلاقات المعقدة بين الكيانات (الأفراد، الجماعات، المؤسسات...) والأرض، والمتضمنة للحقوق والواجبات تجاه الأرض وضد الكيانات الأخرى.(Forsyth, 2005) وملكية الأرض كما يراها الكثيرون هي ليست كيانات ثابتة، ولكنها تعتمد على مدى استمرارية الأنشطة، كما أنه عند الحديث عن الأرض لابد من الإشارة إلى العديد من الجوانب الأخلاقية ذات الصلة بالجوانب الاجتماعية المتمثلة في الرموز والمعاني والقصص والانتماء والهوية، وبذا فإنه لا يمكن فصل الأرض عن تلك الجوانب، وإلا تحولت الأرض إلى سلعة (للمزيد أنظر Gertel et al, 2014).

ويرتبط بمفهوم حيازة الأرض مفهوم آخر وهو إصلاح الأرض Land Reform الذي يشير عادة إلى التغيرات التي تحدث في توزيع الأراضي وكيفية ملكيتها، وإدارتها، وهذا المفهوم هو الأكثر استخداماً في المناطق الريفية، كما أنه يعد مفتاح الفهم في قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ذلك أن من يسيطرون على الأرض هم أصحاب القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (Forsyth, 2011). وعموماً هذه المفاهيم مرتبطة ببعضها البعض في إطار علاقة الإنسان بالأرض وفي سياق النزاع عليها، وفي هذا الإطار تزخر أدبيات الجغرافيين وعلماء الاجتماع وغيرهم بقضايا النزاع على الأرض، والنزاع كما يراه الكثيرون ما هو إلاَّ حالةً إنسانية تسيطر على العديد من المجتمعات وخاصة في العالم النامي، كما أنه جزءاً من عملية التغيير والتحول الديناميكية التي تمر بها تلك المجتمعات، ومن ناحية أخرى فالنزاع ينظر إليه بوصفه نتاجاً لعدم القدرة على التكيف Maladaptation، وإن اختلفت أسبابه، والتكيف هو إشارة إلى العمليات التي تستطيع بواسطتها الأنظمة الحياتية المحافظة على اتزانها (Rappaport, 1979)، وإن كان المفهوم قد ولج من باب العلوم الطبيعية؛ إلا أنه أصبح ضمن أدبيات العلوم الاجتماعية، والتكيف لا يرتبط فقط بالظروف الطبيعية، وإنما أيضاً بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والنزاع كما يراه علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع ما هو إلا حالة عامة وعدم توافق في إطار هيكل العلاقة داخل المجتمع (Kyrou & Rubinstein, 2008)، وفي هذا السياق فإن الفكر الحتمي الذي ظل مسيطراً على كتابات الجغرافيين لفترة طويلة في نظرته للتكيف بوصفه عملية ديناميكية لا يملك الكائن الحي إزائها شيئاً؛ يصبح غير مفيداً، كما أن ما جاء به كل من النموذج الإيكولوجي الطبيعي، جماعة نادي روما، وهاردن في مؤلفه "مأساة المشاع" يصبح قاصراً في تفسيره لجوهر لنزاع، ذلك أن الشواهد التاريخية توضح أن محدودية الموارد وظواهر كالجفاف ونقص الماء هي ظواهر متكررة في إطار العلاقة بين الإنسان والبيئة، وأن ما ينجم عنها من آثار ماهي إلا حالة مؤقتة، سرعان ما تزول بزوال الأسباب.

وإن العمل الجغرافي ومنذ بدايات النصف الثاني من القرن الماضي اتخذ مسارات جديدة في تفسيره للظواهر الاجتماعية، كما أنه أخذ في الاستعانة بالعديد من النماذج والنظريات من خارج الجغرافيا، وقد عزز من هذا الأمر خروج الجغرافيا من الحتمية البيئية إلى الإمكانية، ويعد نموذج الاقتصاد السياسي أحد أبرز تلك المناهج التي تم توظيفها لدراسة الكثير من القضايا والتي من بينها قضايا النزاعات، والمنهج وليد الثمانينات، ويشار إليه بالماركسي لاعتماده على كتابات ماركس وتفسيره المادي للتاريخ، ويستند المنهج في تفسيره للنزاع على التركيبة الاقتصادية والاجتماعية، ويحاول الوصول لجذور النزاع من خلال دراسة المؤسسات التي تسيطر على الموارد (الأرض) وتوزيعها، وذلك على حساب الغالبية الفقيرة من السكان، الأمر الذي يؤدي لتأسيس الفقر والجماعات الفقيرة، ويعتمد النموذج في تحليله على العلاقة بين السياسة والاقتصاد، وبصفة خاصة دور القوة في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية التي تتمثل في دور الدولة في إعطاء الصلاحيات لبعض المجموعات للسيطرة على الموارد ومن بينها الأرض (Egemi, 1994)، ويرى النموذج أن النزاعات تنشأ عندما يتم توزيع الموارد والسلطة بشكل غير متساو بين الجماعات في المجتمع، وأن هذه النزاعات تصبح محركاً للتغيير الاجتماعي والاقتصادي، وهنا يمكن فهم السلطة على أنها السيطرة على الموارد المادية والثروة المتراكمة، والمؤسسات التي يتألف منها المجتمع (Redclift, 1984)، ولكل ذلك تتبنى الدراسة هذا المنهج في إطار

البحث في جوهر النزاع على الأرض بمنطقة الدراسة، وفي سياق التدخلات الكبيرة للدولة في الأرض خلال العقود الأخيرة.

منطقة الدراسة: السكان والأرض

تقع منطقة الدراسة في ولاية النيل الأبيض (إحدى ولايات السودان الثمانية عشرة)، وتمتد في النطاق الواقع بين دائرتي العرض (12°ش –40 12° ش)، وخطي طول (40 31°ق– 15–33°ق)، في مساحة تقدر بنحو 25,656 كم^2، وهي بذلك تضم ست محليات (كوستي، تندلتي، السلام، قلي، الجبلين، وربك)، وتحدها من الجنوب دولة جنوب السودان، ومن الشرق ولاية سنار، ومن الغرب ولايتا شمال كردفان وجنوب كردفان، ومن الشمال محليتا الدويم والقطينة. ومن الناحية الطبيعية؛ تقع المنطقة في نطاقي السافانا الغنية والفقيرة، حيث يبلغ متوسط المطر السنوي 335 ملم، وتغطي المنطقة العديد من التكوينات الجيولوجية تشمل مجموعة صخور الأساس التي تغطي أنحاء متفرقة من الجزء الشرقي، وتكوينات الحجر الرملي النوبي وتكوينات أم روابة التي تعد مصدراً للمياه والخزانات الجوفية، هذا إلى جانب التكوينات الرسوبية الحديثة (محمد، 2006)، وأمَّا جيومورفولوجية المنطقة فتتباين في مظهرها العام؛ فالجزء الواقع شرقاً يميل إلى الاستواء، أمَّا الجزء الواقع غرباً فيمكن تقسيمه إلى قسمين: الأول هو السهل الفيضي الممتد بمحاذاة النيل الأبيض من الجنوب نحو الشمال، أما الثاني فهو دلتا خور أبو حبل المنحدر من جبال النوبة، والذي يصب في النيل الأبيض، ويعد المصدر الرئيس للمياه للقرى القريبة منه، إلى جانب الأودية والخيران الموسمية، وتسود المنطقة نباتات السافانا الفقيرة (مصلحة الغابات 2005).

ومن الناحية البشرية فقد بلغ عدد سكان المنطقة في العام 2008 حوالي 1,070,791 نسمة (الجهاز المركزي للإحصاء، 2009)، أي ما يعادل 62% من جملة سكان الولاية في ذات العام، وتسكن المنطقة العديد من القبائل؛ ففي الناحية الغربية نجد الجمع، قبائل دار محارب، الكواهلة، الشانخاب، سليم، الأحامدة، العبيساب، وغيرهم، وفي الناحية الشرقية نجد قبائل كنانة، الصبحة، الخوالدة، الرواشدة، والهجاليج وغيرهم. وتعد الأرض أساس أنشطة سكان المنطقة وخاصة سكان الريف الذين يشكلون نحو 60% من إجمالي عدد السكان، وتمارس الزراعة بشقيها المروي والمطري في نطاق واسع من المنطقة، فالأجزاء المتاخمة للنيل تسودها الزراعة المروية مستفيدةً من تدفق مياه النيل الأبيض، وهنا يمكن التمييز بين أربعة أنماط للزراعة المروية هي مشاريع السكر (مشروع سكر كنانة ومشروع سكر عسلاية)، مشاريع النيل الأبيض المروية، الطلمبات الصغيرة، وأراضي الجروف (*وهي الأراضي التي ينحسر عنها النيل*)، وأما الزراعة المطرية فتمارس في المناطق البعيدة عن النيل وتشمل الزراعة التقليدية والزراعة الآلية المطرية المميكنة الواسعة، وهذه الأخيرة تمارس في الأجزاء الجنوبية من المنطقة. وإلى جانب حرفة الزراعة تمارس حرفة الرعي في نطاق واسع يمتد من شمال المنطقة وحتى جنوبها، حيث تربى الأغنام والماشية، فالمنطقة من أكبر مراكز الثروة الحيوانية بالسودان؛ كما أن حجم الثروة الحيوانية بالولاية يصل إلى نحو 12 مليون رأس، وتجدر الإشارة هنا إلى أن أراضي المرعي بالمنطقة هي مقصداً للرعاة من شمال وشرق وغرب السودان، وعموماً فأهمية الأرض لإنسان المنطقة لا تقتصر فقط على الجانب العملي، وإنما تتعداه إلى الجانب الاجتماعي والثقافي، فالأرض هي رمز للتظاهر الاجتماعي، ومصدر فخر للفرد والقبيلة، والعلاقات الاجتماعية بين الجماعات، كما أنها ليست فقط مصدراً للانتقاع والصراع المحتمل؛ وإنما هي كلمة زاخرة بالرموز والمعاني القبلية والإثنية والعرقية والتداخل الاجتماعي، وقضايا النوع، وتقسيم الأدوار، هذا فضلاً عن الكم الهائل والمقدر من الموروث الثقافي المتصل بها في مجالات الشعر والأدب والتراث، وتشهد منطقة الدراسة ومنذ أواخر القرن الماضي تدفقاً كبيراً لرأس المال وتزايداً في معدلات الهجرة وخاصة من غرب السودان إلى جانب تزايد أعداد اللاجئين من دولة جنوب السودان.

شكل1: منطقة الدراسة وقرى العينة

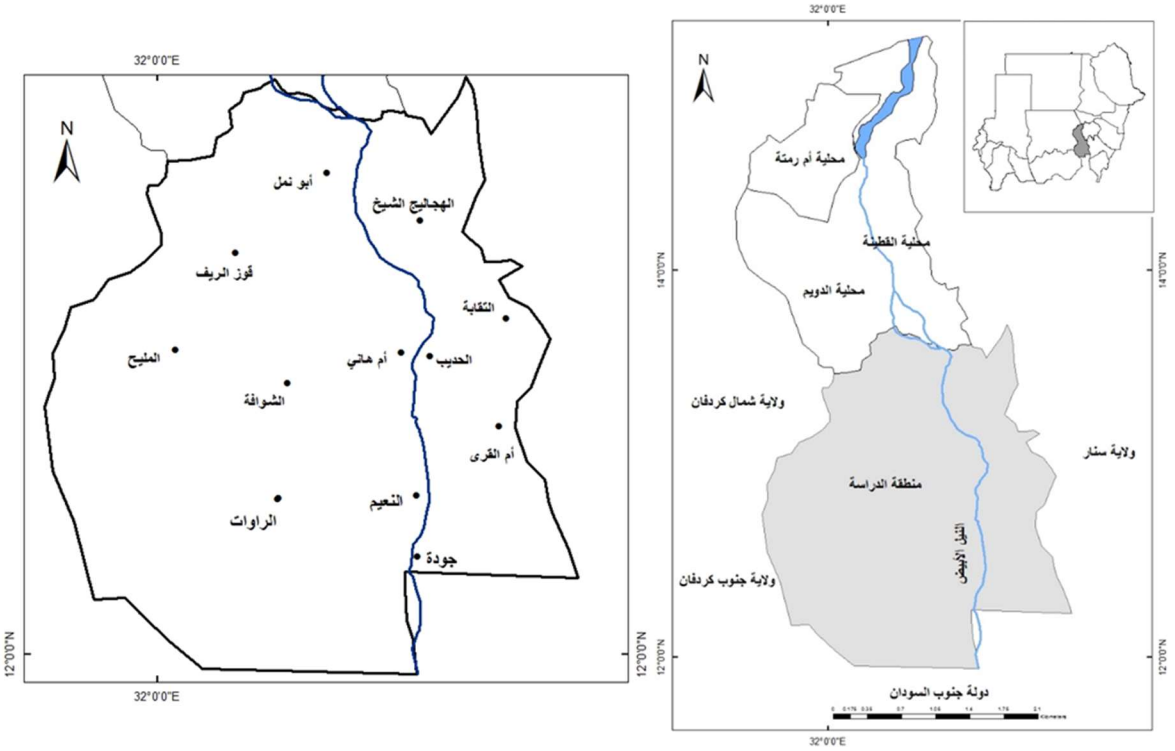

المصدر: محمد، 2006.

السودان: قوانين وسياسات الأرض

تاريخياً ارتبطت حيازة الأرض في السودان بنظام العرف القبلي والذي ارتبط بدوره بما يعرف بنظام الإدارة الأهلية، ذلك النظام الذي أكد على حق الفرد في الأرض دون أن تكون له القدرة على نقلها أو تغيير ملكيتها خارج إطار القبيلة، واستمر هذا العرف خلال الممالك المختلفة التي تعاقبت على السودان. وفي السودان النيلي الشمالي، وحتى بدايات القرن الثامن عشر لم تكن الأرض لتباع أو تستبدل، وفي الأراضي المطرية وحتى عهد قريب لا ينظر إلى الأرض بوصفها سلعة، وإنما هي جزء من الهوية والانتماء (Egemi, 2006)، إلا أن التغير في حيازة الأرض بدأ مع الاستعمار البريطاني في السودان الذي أصدر في العام 1899 مرسوم الأراضي (Titles of Land Ordinance)، والذي بموجبه بدأ تسجيل الأراضي الزراعية المروية في السودان الشمالي والنيلي كملكية خاصة، وفي العام 1903 صدر قانون حيازة الأراضي (The 1903 Land Act) الذي أتاح للحكومة السيطرة على المشاريع المروية، ثم تبعته مراسيم أخرى هي مرسوم العام 1905 (The 1905 Land Settlement Ordinance)، ثم قانون تقييد تصرف السودانيين في الأراضي (The Native Disposition of Land Restriction Ordinance) في العام 1918، ثم جاء إعلان القاش في العام 1920، وفي العام 1925 صدر قانون تسوية وتسجيل الأراضي (The Native Disposition of Land Restrictions Ordinance 1925)، ثم قانون مشروع الجزيرة 1927، وقانون نزع الملكية للعام 1930 (The Land Acquisition Ordinance 1930)، الذي فتح الباب واسعاً أمام الحكومة لنزع الأراضي الخاضعة للقرية أو القبيلة والتي من المحتمل أن تكون لها حاجة دائمة أو مؤقتة لأي غرض عام، إلا أن الانقلاب الحقيقي في حيازة الأرض ارتبط بصدور قانون الأراضي غير المسجلة 1970، والذي آلت بموجبه كل الأراضي غير المسجلة للدولة، الأمر الذي مكّن الدولة من مساحات واسعة من الأراضي كانت تحت سيطرة القرية أو القبيلة. وخلال الفترات اللاحقة لم يصدر قانون بخصوص الأراضي على الرغم من تصاعد حدة النزاع حولها، وحتى في اتفاقية السلام الشامل 2005 *(الاتفاقية التي وقعت بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان)*؛ جاء في البند 2 من اقتسام السلطة والثروة:

"دون مساس بموقف الطرفين فيما يتعلق بملكية الأراضي والثروات الطبيعية في باطن الأرض شاملة ما في جنوب السودان، فإن هذه الاتفاقية لا تستهدف معالجة ملكية هذه الثروات".

وعلى الرغم من أن اتفاقية السلام الشامل نصت على إنشاء مفوضية للأراضي؛ إلا أنها لم تحدث تغيير في قانون حيازة الأراضي

وخاصة الريفية مع أن أحد مهامها في البند 2-6-6-2 "***الاعتراف بالحقوق العرفية/ أو القانون العرفي للأراضي***". وعموماً فقوانين الأرض ومنذ الحكم البريطاني ومروراً بالحكومات الوطنية المتعاقبة قد عملت على تكريس سلطة الدولة على الأراضي على حساب المنتجين التقليديين، كما أنه أظهرت تحيزاً واضحاً للقطاع الزراعي على حساب القطاع الرعوي من خلال سيطرتها على مساحات واسعة من أراضي المرعى وتحويلها لمشروعات زراعية، وذلك ابتداءً من تقرير لجنة المحافظة على التربة الذي صدر في العام 1944، والذي أوصى بما يلي: ***"(ط) تحتاج حقوق الرعاة بشكل خاص إلى توضيح، ونحن نرى بشكل عام أنه في حالة نشوب نزاع بين الرعاة والمجموعات المستقرة يكون من مصلحة الرفاه والتنمية الدائمين بالسودان أن يكون للمجتمعات المستقرة اليد العليا وأن يتم استبعاد الرعاة من المناطق التي سوف تكون مستقرة"*** *(أحمد، 2012)*، ثم انتهاءً بقانون الاستثمار 2013 الذي فتح الباب واسعاً للمستثمرين خاصة في مجال الزراعة للسيطرة على الأراضي، مع العديد من التسهيلات والامتيازات. وقد تزامن تهميش الرعاة مع غياب العديد من المفاهيم المتصلة بالرعي كنظام اقتصادي واجتماعي، وبوصفه تكيفاً فعالاً تجاه النظم الإيكولوجية الهشة، ففي السودان مورس الرعي بكافة أنواعه، فهناك البدو وشبه البدو، وهناك الرعاة الزراع، والرعاة المستقرون، ويعد غياب هذه المفاهيم أحد أسباب تهميش القطاع واستبعاده عن خطط التنمية.

النزاع على الأرض بمنطقة الدراسة:

نظراً لطبيعة المنطقة ولطبيعة اقتصادها القائم على الأرض وخاصةً الرعي المتجول فقد اتخذ النزاع على الأرض عدة أشكال:

- **النزاع بين الرعاة:**

ويقع هذا النزاع بين الرعاة المحليين أنفسهم من داخل المنطقة من جهة، وبينهم وأولئك القادمين من شمال الولاية ومن الولايات المجاورة (كردفان، سنار، والنيل الأزرق) من جهة أخرى، ويشتد هذا النزاع في أوقات الجفاف وعند الحركة جنوباً (ديسمبر-مايو)، وفي ظل ازدحام الرعاة في المنطقة مع عدم توفر المراعي يقع النزاع بين المجموعات الرعوية، وقد أسفر ذلك عن العديد من حالات القتل والإصابات التي دونتها محاضر الشرطة، فالرعاة غالبيتهم مسلحون لحماية أنفسهم وحيواناتهم، خاصةً وأن منطقة الدراسة تجاور دولة جنوب السودان، وأن الحدود بين الدولتين تشهد العديد من التفلتات الأمنية، وقد شهدت المنطقة صراعات حادة بين قبيلتي سليم والأحامدة، وفي هذا الإطار فقد أفاد أحد الرعاة في قبيلة سليم بقوله: *" الرعي لم يعد كالسابق لا من حيث اتجاهات الحركة ولا توقيتاتها الزمنية، فالمراعي احتلتها الزراعة الآلية، كما أن الرعاة من خارج المنطقة شاركونا في ما هو متاح من مرعى، الأمر الذي أدى لنشوب النزاعات بيننا وبينهم، وفي النهاية نحن المتضررون"*

- **النزاع بين الرعاة والمزارعين:**

يحدث هذا النوع من أنواع النزاعات أثناء حركة الرعاة جنوباً في بحثهم عن الكلأ، فهناك قبائل الكواهلة وبني جرار القادمة من شمال الولاية، إضافة لقبائل شمال كردفان وقبائل النيل الأزرق (الأمبررو)، ويضاف إليهم قبائل كنانة ورفاعة الهوي الذين يأتون جميعاً إلى المنطقة في فصل الصيف لأجل الاستفادة من المراعي الواقعة جنوباً، وأثناء سيرهم يمرون بالمناطق الزراعية الكبرى، وفي ظل تقلص المساحات الرعوية وعدم وجود المسارات؛ يدخلون بحيواناتهم إلى المشاريع الزراعية ويحدثون بهاً تلفاً، مما يقود إلى خلق نوع من النزاع بينهم وأصحاب تلك المشاريع، ومما فاقم من ذلك هو عدم وجود مسارات للرعي، وعلى الرغم من أن هناك بعض التعويضات التي تعطى لأصحاب المشاريع، إلا أن تكرار هذه الحوادث خلق نوعاً من الاحتقان بينهم والرعاة، ووفقاً لوكالة السودان للأنباء (سونا) (2019)؛ أنه في فبراير من العام 2019 وقع احتكاك حول المرعى بين رعاة من قبيلتي سليم والصبحة، قتل فيه أحد أفراد قبيلة الصبحة، الأمر الذي سارعت السلطات المحلية لاحتوائه من خلال إجراء صلح بين القبيلتين حتى لا يتفاقم النزاع.

وهناك وجه آخر للنزاع بين الرعاة والمزارعين، وهو النزاع في الأراضي المتاخمة للنيل الأبيض، ويحدث هذا النزاع عندما تجف الحفائر ومصادر المياه في الفترة من ديسمبر وحتى مايو، وهي الفترة التي تقل فيها المراعي في أجزاء واسعة من الولاية فيتجه الرعاة نحو النيل الأبيض، وفي هذا التوقيت تكون الأراضي النيلية قد زُرعت، مما يحول دون وصول الرعاة إلى المياه، وفي ظل الحاجة الماسة يعبر الرعاة بحيواناتهم الأراضي المزروعة مما يؤدي إلى وقوع نزاع بينهم وأصحاب تلك المزارع.

- **النزاع بين الرعاة والسكان المحليين:**

ويحدث هذا النزاع عند محاولة الرعاة الاستفادة من المراعي ومصادر المياه الموجودة في بعض القرى خاصةً في الشهور الحارة، وهي مراعي فقيرة، كما أن المياه شحيحة نسبياً لطبيعة المنطقة الجيولوجية، الأمر الذي يقود إلى النزاع بين الرعاة والسكان المحليين، ويضاف إلى ذلك أن تمركز الحيوانات حول موارد المياه لفترات طويلة أدى للإضرار بالبيئة المحلية وإلى اختفاء الغطاء النباتي في

جميع القرى التي توجد بها مصادر للمياه.

- **النزاع بين السكان المحليين واصحاب المشاريع الزراعية الكبرى:**

وهو نتاج لتعدي المشاريع الزراعية الكبرى على حرمات القرى (*المساحة المحيطة بالقرى التي لا يتعدى نصف قطرها في أحسن الأحوال 10كم، ويمارس فيها السكان المحليون الزراعة والرعي التقليديين*)، مما يترتب عليه صداماً بينهم وأصحاب تلك المشاريع، فوزارة الزراعة الولائية ممثلةً في إدارة الزراعة الآلية المطرية لم تراع لحرمات القرى في توزيعها للأراضي، لذا نجد كثير من القرى تأثرت بهذا الصراع، كما هو الحال في منطقة جودة حيث قبائل الصبحة والنعيم حيث قبيلة سليم، ومنطقة الراوات والمقينص حيث قبيلة الأحامدة.

- **النزاع بين الرعاة وإدارة مشاريع السكر:**

ويقع هذه النزاع بين قبائل كنانة والرواشدة والهجاليج وبعض المجموعات الأخرى التي تقطن الجزء الشرقي من منطقة الدراسة والقبائل القادمة من الشرق وخاصة من منطقة سنار مع إدارة مشروع سكر كنانة وإدارة مشروع مصنع سكر عسلاية، وعلى الرغم من أن إدارات مشاريع السكر حاولت تعويض الرعاة في المنطقة في أوقات سابقة؛ إلا أن الرعاة ووفقاً للمقابلات التي أجريت معهم يرون أن التعويض كان غير مجزي بعد أن سُلبت أراضيهم الرعوية، وأنهم مضطرون للدخول في أرض المشروع، مما قاد إلى تدوين العديد البلاغات لدى الشرطة في محليتي ربك والجبلين.

- **النزاع حول ملكية الأرض:**

أخذ الصراع حول ملكية الأراضي الزراعية مكانه في المنطقة بنهاية حقبة السبعينيات وبداية الثمانينيات خاصةً بعد فترة الجفاف التي ضربت أجزاء واسعة من السودان في الفترة من 1983–1985، ففي هذه الفترة نفقت معظم الحيوانات بسبب ندرة المراعي، لذا فقد هجر الكثيرون الرعي واتجهوا إلى الزراعة، فكان البحث عن الأراضي الزراعية وعن ملكيتها خاصةً في المناطق النيلية، الأمر الذي أدى إلى وقوع النزاعات بين مختلف مكونات المجتمع في المنطقة، ومما عزز من ذلك أن قانون تسجيل الأراضي لعام 1970 لم يقنن في تلك الفترة الملكيات لكثير من الأراضي، وفي هذا السياق ووفقاً لمحرك سودارس الإخباري أنه في يوليو من العام 2013 وقع نزاع بالأسلحة النارية والبيضاء على أرض زراعية بين قبيلتين في محليتي الدويم وتندلتي راح ضحيته عدد من الأفراد، إلى جانب عدد من الإصابات (سوادرس، 2019).

وعموماً ومن خلال المسح الميداني اتضح ان النزاعات على الأرض بمنطقة الدراسة تباينت في حدتها بتباين أنواعها ومظاهرها والآثار المترتبة عليها (جدول 3).

جدول3: النزاعات وحدتها بمنطقة الدراسة

نوع النزاع	حدة النزاع			
	حاد جداً	حاد	متوسط	خفيف
النزاع بين الرعاة		x		
النزاع بين الرعاة والمزارعين	x			
النزاع بين الرعاة والسكان المحليين			x	
النزاع بين السكان المحليين وأصحاب المشاريع			x	
النزاع بين الرعاة وإدارة مشاريع السكر				x
النزاع حول ملكية الأرض				x

المصدر: العمل الميداني 2015

ويشير الجدول 3 إلى التباين في حدة النزاعات، ففي الوقت الذي يحتد فيه النزاع بين الرعاة والمزارعين، وبين الرعاة أنفسهم؛ نجده خفيفاً بين الرعاة وإدارات مشاريع السكر، وعلى الرغم من أن معظم هذه النزاعات يتم حلها قبل أن تصل إلى الجهات الرسمية؛ إلا أن عدد البلاغات المسجلة بأقسام الشرطة يعبر عن تصاعد النزاعات، فما بين العامين 1998 و2004 تم تدوين نحو 220 بلاغاً (محمد، 2006)، وخلال الفترة من 2008 وحتى 2015 تم تدوين نحو 351 بلاغاً (شرطة محليتي كوستي والجبلين، 2015).

وارتبط بتصاعد النزاع على الأرض العديد من الآثار وفي مقدمتها الخسائر البشرية، فالنزاع أودى بحياة الكثيرين من بينهم النساء

والأطفال، إلى جانب الإصابات والإعاقات من جميع الأطراف، وامتدت الآثار إلى الجوانب المادية المتمثلة في دفع الديات وفقد الممتلكات وموارد الثروة من الحيوانات والزروع. ومن أبرز آثار النزاع على الأرض في المنطقة ضعف العلاقات الاجتماعية وتغير الأدوار، وتقويض السلام الاجتماعي والتسامح القبلي بين المجموعات السكانية داخل المنطقة وخارجها (الصراع بين الأحامدة وسليم، وبين الصبحة وسليم والجماعات القادمة من خارج المنطقة)، ويضاف إلى ذلك أن النزاع في المنطقة أدى لتدمير ما هو متاح من موارد طبيعية، فتزاحم الرعاة على المراعي أدى إلى تغير في البيئة النباتية باختفاء بعض أنواع النباتات مثل *النال Cymbopogon-nerratus*، *الدمبلاب Aris-mutabilis*، وظهرت في مقابل ذلك نباتات غير مرغوب فيها مثل *النجيلة Cynodon-dactylo* *والبودا Striga-hermonthica*. وليس بعيداً عن كل ذلك فقد دفع النزاع على الأرض كثير من المجموعات الرعوية إلى حياة الاستقرار حول المدن وخاصةً مدينتي كوستي وربك حيث استقرت العديد من المجموعات واتجهت نحو اقتصاد السوق. ولعل أبرز ما ترتب على النزاع على الأرض هو التساقط من القطاع الإنتاجي التقليدي (الرعي والزراعي)، فوفقاً للمسح الميداني فقد أفاد الكثيرون بهجرهم للزراعة والرعي بسبب التغيرات والتحولات التي طرأت عليهما، وهذا يتفق مع ما جاء به محمد (2013)، بأن متوسط نسبة التساقط من القطاع الإنتاجي التقليدي (الزراعي والرعوي) في منطقة الدراسة بلغ 24,3% في العام 2013، وعليه فهذه الأوضاع تؤشر إلى عدم استقرار المنطقة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً.

الاقتصاد السياسي للنزاع على الأرض بمنطقة الدراسة:

تاريخياً وحتى مطلع سبعينيات القرن الماضي كانت تتسم منطقة الدراسة بكونها نطاق لسيادة النشاط التقليدي بشقيه الرعوي والزراعي في ما عدا بعض المشاريع الزراعية المروية على ضفتي النيل الأبيض، وعلى الرغم من أن المنطقة شهدت العديد من الأزمات إبان حقبة الستينيات ومنتصف عقد الثمانينيات حيث الجفاف الذي ضرب أجزاء واسعة من حزام الساحل الأفريقي بما فيها منطقة الدراسة والذي كان له تأثيره الكبير على الإنتاج الزراعي والرعوي؛ إلا أن المنطقة سرعان ما استعادت حيويتها خاصةً الجزء الجنوبي منها، وبالتالي فإن تأثير هذه الظروف وتأجيجها للنزاع على الأرض كان مؤقتاً وزال بزوالها، إلا أن النزاع على الأرض في المنطقة ظهر بصورة جلية في منتصف سبعينيات القرن الماضي، وارتبط بصفة خاصة بتدخلات الدولة في الأرض وإحداثها لجملة من التغييرات في ما يتصل بالحيازة ونمط الاستخدام تحت مظلة ما عُرف بسياسة التحديث، تلك السياسة التي تبنتها الدولة بهدف زيادة الإنتاج من خلال التوسع في الزراعة في القطاعين المروي والمطري، ففي القطاع المروي بدأ التوسع باكراً في العام 1919 عندما خططت الإدارة الاستعمارية البريطانية كثيراً من الأراضي المروية على الضفة الشرقية للنيل الأبيض لبعض الزعماء المحليين (شلقامي، 1991)، وفي العام 1934 قامت بعض المشاريع الخاصة في محلية قلي وصلت فيها المساحات المزروعة 7,300 فدان (محمد علي، 2002)، ثم تبعتها في العام 1951 العديد من المشاريع على رأسها مشروع أم هاني الزراعي في محلية كوستي على الضفة الغربية للنيل الأبيض في مساحة 70,925 فدان لزراعة القطن، ارتفعت إلى 98,000 فدان في العام 1959 (شلقامي، 1991)، وتواصل بعد ذلك التوسع في المساحات المروية حتى وصلت إلى نحو 211,000 فدان في منتصف الستينيات (محمد، 2013)، إلا أن التحول الكبير في القطاع المروي كان بقيام مشروع سكر كنانة في العام 1975 والذي تبعه مشروع سكر عسلاية في العام 1979على الضفة الشرقية للنيل الأبيض في مساحة 67,200 هكتار، و18,892 هكتار على التوالي، ثم تواصل بعد ذلك التوسع في المشاريع المروية بقيام المشاريع الخاصة والطلمبات الصغيرة حتى تجاوزت المساحة المروية المليون فدان في العام 2010، كما أن عدد الشركات الاستثمارية الخاصة وصل إلى 15 شركة في ذات العام، كل ذلك في أراضي كانت تخضع لسلطة القبائل المحلية، فالأراضي التي تم اقتطاعها للزعماء المحليين على الضفة الشرقية للمنطقة والمتاخمة لدولة جنوب السودان كانت تتبع لقبيلة الصبحة وهي قبيلة رعوية تتخذ منها مرعى وخاصة في أوقات الجفاف، كما أن أراضي مشروع أم هاني الزراعي على الضفة الغربية للنيل الأبيض كان يمارس فيها الرعي والزراعة التقليدين لبعض المجموعات المحلية، وإلى جانب ذلك فأراضي مشروع سكر كنانة كانت تقطنها قبيلة كنانة وهي قبيلة رعوية، وعلى الرغم من أن إدارة مشروع سكر كنانة حاولت تعويض الأهالي؛ إلا أن التعويض لم يكن مجزياً، كما أن إدارة المشروع لم تف بالتزامها تجاه الأهالي، وأما أراضي مشروع سكر عسلاية فكانت تقطنها قبائل الخوالدة، الهجاليج، والرواشدة، وبقيام المصنع بدأت عملية تهجير لكثير من المجموعات السكانية، والتي من بينها قرية الرواشدة التي هجرت في العام 1990 إلى خارج حدود المشروع، وعليه فإن التحولات والتغيرات في حيازة الأراضي المروية لصالح المشروعات الكبرى، والمشاريع الخاصة التي ملكت للزعماء وأصحاب النفوذ الساسي من داخل وخارج المنطقة كانت خصماً على حساب القطاع التقليدي وخاصة الرعوي، ذلك أن الاستيلاء على كل تلك الأراضي عمل على تضييق الحيز المكاني ومن ثم قاد إلى التهميش

الجغرافي، مما حدا بالمنتجين التقليدين في المنطقة والمناطق المجاورة إلى البحث عن أراضي جديدة فكان الاتجاه جنوباً حيث قبائل سليم وقبائل الصبحة، والمجموعات الرعوية القادمة من كردفان (البقارة)، وتلك القادمة من ولاية سنار، الأمر الذي أدى لوقوع العديد من النزاعات بين تلك القبائل الرعوية من جهة، والنزاع بين الرعاة وأصحاب المشاريع الزراعية من جهة أخرى. ومن ناحية أخرى؛ فإن استيلاء الدولة على أراضي قبائل كنانة على الضفة الشرقية من النيل الأبيض قاد إلى نزاع بين هذه القبائل وإدارات مشاريع السكر، كما أن انتشار الطلمبات والمشاريع الصغيرة على امتداد ضفتي النيل الأبيض شكل حاجزاً منع الرعاة من الوصول إلى المياه مما نتج عنه العديد من الصراعات بين الرعاة وأصحاب تلك المشاريع. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فهناك عدد من المشاريع تحت التنفيذ تشمل مشروع سكر الرديس (كنانة 2)، شركة سكر سابينا، مشروع السيلة، مشروع سكر قفا، شركة سكر عبد المنعم، شركة ميج للاستثمار المحدودة، في مساحة تصل إلى نحو 630 ألف فدان (يوسف وتوم، 2014)، وفوق كل ذلك كان لقيام مشروع سكر النيل الأبيض في العام 2003 في مساحة 67,000 هكتار في شمال منطقة الدراسة على الضفة الغربية للنيل الأبيض أثره في دفع الرعاة جنوباً، مما فاقم من حدة النزاع بالمنطقة. ولم يقتصر التغيير في حيازة الأرض على قطاع الزراعة المروية، بل تعداه إلى الزراعة المطرية التي بدأ التوسع فيها في العام 1967 عندما أنشأت الدولة مؤسسة الزراعة الآلية التي قامت بتخطيط 262,500 فدان في جنوب المنطقة، إلا أن الانقلاب الحقيقي والتوسع الكبير في القطاع المطري كان في العام 1970 حين أصدرت الدولة قانون الأراضي غير المسجلة، والذي قضى بأيلولة كل الأراضي غير المسجلة رسمياً للدولة، ونتيجة لذك أصبح هناك أكثر من مليون فدان من الأراضي الزراعية تتبع لمؤسسة الزراعة الآلية، وفي ذات الوقت قامت المؤسسة بتوزيع نحو 146,000 فدان (117 مشروع)، بمتوسط مساحة تتراوح من 1000–1500 فدان للمشروع الواحد، منها 89 مشروع للأفراد من كبار تجار المدن والقرى، و26 مشروع لسكان المنطقة، بالإضافة لمشروعين حكوميين (محمد علي، 2002، محمد، 2006). وعموماً فقد ارتبط التوسع في القطاع المطري في تلك الفترة بما عرف بسياسة "السودان سلة غذاء العالم" إبان الحكم المايوي (جعفر نميري)، ليتواصل التوسع في المساحات الزراعية الآلية إلى أن وصلت إلى نحو 409,000 فدان في العام 1980، وإلى 900,000 فدان بنهاية عقد الثمانينات (وزارة الزراعة والثروة الحيوانية –ولاية النيل الأبيض 2005)، وكان لتبني حكومة الإنقاذ لسياسة "نأكل مما نزرع" الأثر الأكبر في زيادة رقعة المساحة الزراعية الآلية المطرية، فقد حولت مساحات واسعة من الأراضي الرعوية، ومثلها من مساحة الغابات إلى أراضي زراعية، وأعملت فيها الآلة، فكان أن وصلت مساحة الأراضي التي تم تخطيطها للزراعة الآلية في منطقة الدراسة إلى أكثر من 2,200,00 فدان في العام 2008 (محمد، 2013)، تم توزيعها على التجار واصحاب رؤوس الأموال من داخل المنطقة وخارجها، وممن هم ليسوا بمزارعين أو رعاة، الأمر الذى أدى لتحجيم الرعاة وشل من حركتهم، ومن ثم قاد إلى الاحتكاكات والنزاعات بينهم وأصحاب هذه المشاريع، ومما فاقم من حدة هذا النزاع هو انفصال الجزء الجنوبي من السودان في العام 2011 والذي كان يشكل ملاذاً للرعاة خاصةً في أوقات الجفاف، وبالتالي أصبحت حدود السودان مع دولة جنوب السودان بؤرة للنزاعات المسلحة على الأرض، ووفقاً لصحيفة سودان تريبون (2019)، أن الأراضي السودانية المحتلة من الجنوبيين تصل الي مليون فدان منها 600 ألف فدان تسيطر عليها القوات المسلحة الجنوبية، ومنها 70% في ولاية النيل الأزرق و20% في ولاية سنار و10% في ولاية النيل الأبيض.

جدول3: التوسع في المساحات المطرية بمنطقة الدراسة

العام	المساحة بالفدان	نسبة الزيادة
1970	260,500	–
1980	409,000	57
1990	900,000	120
2000	1,240,000	37,8
2002	1,800,000	45,2
2008	2,200,000	22.2

المصدر: الزراعة الآلية المطرية–ولاية النيل الأبيض 2010م.

وعليه فسياسات الدولة السودانية وتدخلها السالب في الأرض من خلال القوانين والسياسات المتصلة بها أفرز واقعاً دفع المنتجين التقليدين (المزارعين والرعاة) إلى حافة النزاع على الأرض من خلال تمكينها لبعض الجماعات ذات النفوذ والسند السياسي والاقتصادي

من السيطرة على الأراضي وتحويلها إلى إقطاعيات خاصة بهم على حساب الغالبية الفقيرة، الأمر الذي قاد إلى المزيد من النزاعات على الأرض بالمنطقة، وإن كان قانون الأراضي المسجلة 1970 قد مكن الحكومة من السيطرة على الأراضي؛ فإن السياسات اللاحقة فتحت الباب واسعاً للتصرف في الأراضي من خلال ما يعرف بقانون الاستثمار 2013 الذي آلت بموجبه أراضي واسعة للمستثمرين، ووفقاً لـ (Babiker, 2011, Elhadary & Abdelatti, 2016)؛ هناك مساحات واسعة من أراضي ولاية النيل الأبيض منحت لمستثمرين مغاربة مع الكثير من التسهيلات، ووفقاً لصحيفة السودانية الإلكترونية؛ فإنه خلال الأعوام الأخيرة من عهد النظام السابق (حكومة الإنقاذ) عُقد اتفاق بين حكومة ولاية النيل الأبيض وشركة سابينا المصرية الزراعية ومدته (30) عاماً، منحت بموجبه الشركة 26 ألف فدان، مما حدا بالمواطنين لتقديم شكوى للسلطات المحلية (صحيفة السودانية الإلكترونية، 2019). وعموماً فسياسة الاستيلاء على الأراضي Land grabbing التي انتهجتها حكومة الانقاذ لأجل الحصول على الأموال، ومكنت من خلالها المستثمرين من الأرض، جاءت نتائجها سالبة على المنتجين التقليديين، ذلك أنها لم تراعي خصوصية المنطقة، كما أنها لم تراعي أهمية القطاع الإنتاجي التقليدي، هذا إلى جانب غياب الرؤية والاستراتيجية الواضحة تجاه الأرض، فجميع القوانين التي سُنت من قبل لم تضع في حسبانها الأرض بوصفها أساس لحياة الإنسان بالمنطقة، وحتى الجهود القليلة الأخيرة والممثلة في اتفاقية السلام الشامل لم تضع تصوراً واضحاً لمعالجة المشكلات المرتبطة بحيازة الأرض وإدارتها واستخدامها، فكانت النتيجة احتدام النزاع الذي قاد بدوره إلى تضاؤل واضمحلال الاقتصاد التقليدي القائم على الرعي والزراعة، كما أدى إلى تساقط الكثيرين واتجاههم إلى قطاعات إنتاجية أخرى، ولاسيما الرعاة لكونهم الأكثر إهمالاً واستبعاداً في خطط وبرامج التنمية (Mohammed Ali, 2019)، وقد تزامن كل ذلك مع تسارع معدلات الفقر وتمدد مساحاته؛ فوفقاً للجهاز المركزي للإحصاء في السودان فإن 45,6% من الأسر تعيش تحت خط الفقر (Sudan Central Bureau of Statistics, 2009)، وهي نسبة أقل بكثير مما أوردته العديد من الدراسات (Abdelatti et al, 2016)، مما يعكس ضعفاً بائناً وفشلاً في السياسات والبرامج الاقتصادية للدولة انسحب بدوره على الكيانات التطوعية وتنظيمات المجتمع المدني التي يعول عليها في المساهمة في التنمية.

وعليه ومن خلال السرد السابق يتضح أن سياسة الدولة غير الرشيدة تجاه الأرض هي التي دفعت المنتجين التقليديين دفعاً إلى النزاع، وإلى تأجيجه في كثير من الأحيان، وذلك من خلال تمكينها للزعماء من داخل المنطقة وخارجها، وأصحاب رؤوس الأموال، وممن هم موالين لها من الأرض في القطاعين المطري والمروي، مع الكثير من التسهيلات والإعفاءات الضريبية، هذا فضلاً عن أن توزيع الأراضي ارتبط بجوانب سياسية وعشائرية لعبت فيه القوة المؤسسية والاقتصادية الدور الأكبر، وهذا هو جوهر منهج الاقتصاد السياسي في نظرته للنزاع على الأرض، وفي تفسيره لجذور الأزمة، وفي تحليله للآثار المترتبة عليها، فظاهرة النزاع على الأرض التي تشهدها منطقة الدراسة ما هي إلا نتاج لسيطرة الدولة على الأرض في ظل مجموعة من القوى المؤسسية والاقتصادية المتشابكة التي يغذي بعضها البعض.

آليات فض النزاع على الأرض بمنطقة الدراسة:

تاريخياً ارتبطت عملية فض النزاعات بثلاث آليات رئيسة: الأولى هي الآلية الرسمية ممثلة في المؤسسات الحكومية المعنية في ذلك، والتي كانت تعمل على حل النزاعات بين مستخدمي الأرض والمياه من خلال التشريعات والقوانين والسياسات المنظمة لاستخدام الموارد الطبيعية بما فيها الأرض من خلال اللجان التي كانت تكون خصيصاً لهذا الغرض، وتبدو هذه الأخيرة أكثر فاعلية في فض النزاعات كونها كانت تحت رعاية الحكم المحلي، وعموماً فالجهد الرسمي في حل النزاعات كان مردوده ضعيفاً بسبب غياب الرؤية الشاملة وضعف الآليات المستخدمة فيها؛ فبرامج مثل استقرار الرعاة، إصلاح الأراضي، والتكامل الزراعي والحيواني لم تفلح كثيراً في فض النزاعات ببعدها عن الواقع وعدم مراعاتها لخصائص المنطقة، وقد ارتبط ذلك بالضعف الهيكلي لمؤسسات الدولة مما جعلها عاجزة عن الإيفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع وخاصة في ما يتصل بفض النزاعات، ذلك أنها أصبحت جزءاً من المشكلة ولاعباً رئيساً فيها، فالسيطرة والهيمنة الممنهجة للأراضي بواسطة الدولة جعلت من آلياتها عاجزة عن المساهمة في فض النزاعات. الآلية الثانية في فض النزاعات هي الإدارة الأهلية ممثلة في النظار والعمد والمشائخ الذين كانوا يتمتعون بسلطات إدارية وتشريعية وقضائية، ولعبت الإدارة الأهلية دوراً بارزاً في تنظيم حياة السكان الاقتصادية والاجتماعية، وفي تنظيم استخدام الموارد وحمايتها، وفي فض النزاعات إلى جانب عقدها للاتفاقات مع المجموعات السكانية الأخرى، إلا أن هذه الأدوار تضاءلت بسبب حل الإدارة الأهلية في العام 1970، ومن ثم فقد فقدانها للسند القانوني والسياسي والإداري الذي يمكنها من القيام بأدوارها، وهذا ما عبر عنه أفراد مجتمع الدراسة بأن الإدارة الأهلية لم يعد لها دور فاعل في إدارة الموارد وحمايتها وفي فض النزاعات.

شكل3: استخدامات الأرض بمنطقة الدراسة 2010

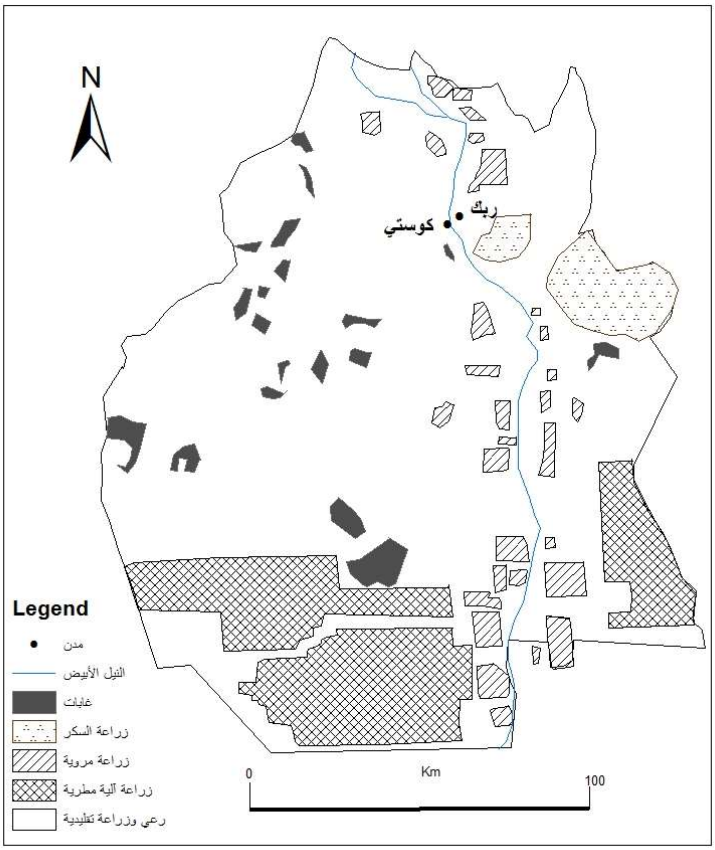

المصدر: محمد، 2013م.

الآلية الثالثة في فض النزاعات هي مؤتمرات ومجالس الصلح التي كانت تعقد على مستوى القرى والتجمعات السكانية الصغيرة، وقد ظلت هذه المؤتمرات والمجالس وحتى عهد قريب هي الآلية الرئيسة لمعالج قضايا النزاع على الأرض بمنطقة الدراسة، وتعرف هذه المجالس باسم (الجودية)، وتتكون من زعماء وأعيان القبائل من أطراف النزاع، إلى جانب عدد من الوسطاء، وتنصب جهود هذه المجالس في وقف اطلاق النار والسيطرة على الصدامات الدموية، تقييم الخسائر المادية والبشرية، تسوية النزاعات، وتحديد الديات والغرامات والتعويضات، كما يقع عليها عبء معالجة العديد من القضايا قبل أن تصل إلى الجهات الرسمية، وعلى الرغم من أن جهود هذه المجالس حققت نوعاً من الاستقرار، إلا أنها لم تفلح في تحقيق سلام مستدام بين المجموعات المتنازعة، وذلك يعود لأمرين: أولهما أن هذه المجالس لم تخاطب في جهودها جذور النزاع المرتبط بحيازة الأراضي وطرق إدارتها وكيفية استخدامها، إلى جانب معاناتها في ما يتعلق ببنية أسباب النزاع مثل ضعف الحكم والتنمية غير المتوازنة والتهميش والعزل الاجتماعي وضعف القدرات، وما صاحب ذلك من اختلال وهشاشة في النظم الاقتصادية والاجتماعية.

النتائج والتوصيات:

يظهر من خلال ما تم استعراضه يتضح أن النزاع على الأرض أصبح أحد السمات المميزة لمجتمع منطقة الدراسة نظراً لتأثيره على جميع مكونات المجتمع ولاسيما المشتغلين بالقطاعين الرعوي والزراعي؛ وتشير النتائج إلى التباين في حدة النزاع؛ ففي الوقت الذي يشتد فيه النزاع بين الرعاة والمزارعين؛ نجده خفيفاً بين الرعاة وإدارة مشاريع السكر، وفي كل كانت له آثاره السالبة على الصعيدين البشري والمادي، وتشير النتائج أيضاً إلى أن التدخل السالب للدولة في الأرض من خلال قوانينها واستراتيجياتها غير الرشيدة هي العامل الرئيس وراء النزاع على الأرض في منطقة الدراسة، في الوقت الذي ضعفت فيه جهود الإدارة الأهلية كنتيجة

حتمية لحلها وتجريدها من اختصاصاتها، وغابت فيه جهود منظمات المجتمع المدني على كافة مستوياتها عن لعب أدوارها في التخفيف من حدة النزاع، وفي رتق النسيج الاجتماعي، وعليه وفي هذا السياق فإن فض النزاعات والتخفيف من حدتها يتطلب فهماً جديداً ومنظوراً أشمل يستصحب معه كل هذه المعطيات مع الإشارة إلى فشل الجهود السابقة، والتأكيد على أن الأرض ليست فقط وسيلة لكسب العيش، وإنما هي أسلوب حياة وخاصة للمجتمعات الريفية، كما أنها حق أصيل يجب أن تعود منه الكثير من المنافع على المجتمع المحلي، وعليه فإن تخفيف حدة النزاعات يجب أن ينطلق من هذه المبادئ، كما أنه يجب أن يستهدف أصحاب المصلحة من الرعاة والمزارعين، وفي هذا الإطار فإن آليات فض النزاع يجب أن ترتكز على الكثير من الأطر السياسية والتشريعية والمؤسسية والمجتمعية، وعليه فإن فض النزاع على الأرض يتطلب الآتي:

- إعادة النظر في القوانين والتشريعات المتعلقة باستخدام الأرض.
- الاعتراف بالحقوق التاريخية للمجتمع المحلي فيما يتصل بحيازة الأرض.
- إصلاح السياسات، وذلك بتأسيس سياسة فعالة ومتوازنة وعقلانية نحو الأرض والمنتفعين منها، تعمل على المواءمة بين أهداف المجتمع المحلي والأهداف الكلية للدولة، ويجب أن تُدعم هذه الخطة بالقوانين واللوائح الفعالة التي تمنع تداخل الاستخدامات مع بعضها البعض.
- قيام المؤسسات الفاعلة على المستويين المحلي والقومي، فعلى المستوى القومي يجب أن تكون هناك مؤسسات قادرة على التخطيط، ولها القدرة والكفاءة على رسم الخطط والبرامج، وعلى المستوى المحلي فيجب التأسيس لحكم فعال، تلعب فيه الإدارات الأهلية الدور الأكبر في ما يتصل بفض النزاعات والحفاظ على القانون، على أن تتم تقويتها إدارياً وفنياً ومالياً، فهي صاحبة التجارب الثرة والمعارف المتراكمة، الأمر الذي يؤسس لمنهج تنموي من أسفل لأعلى، كما أن مؤسسات مثل اتحاد الرعاة واتحاد المزارعين يجب أن تلعب دورها في إطار مصلحة ممثليها بعيداً عن الأجندة السياسية.
- التنسيق المؤسسي بين الجهات ذات الصلة، وعلى كل المستويات.
- فهم النظم والتركيبة الاجتماعية، مع ضرورة اشراك المجتمع المحلي في التخطيط للأرض، وهذا الأخير يتطلب مشروعاً لبناء القدرات، يشمل بناء القدرات البشرية والمؤسسية والإنتاجية، وقدرات التعامل مع البيئة، هذا إلى جانب بناء القدرات في مجال المبادئ الأساسية لنظم الاتحاد والنصرة والتصدي، إلى جانب نشر ثقافة السلام وفض النزاع، وتنمية قيم التعاون والمشاركة في استخدام الأرض.

شكل2: أطر فض النزاع على الأرض بمنطقة الدراسة

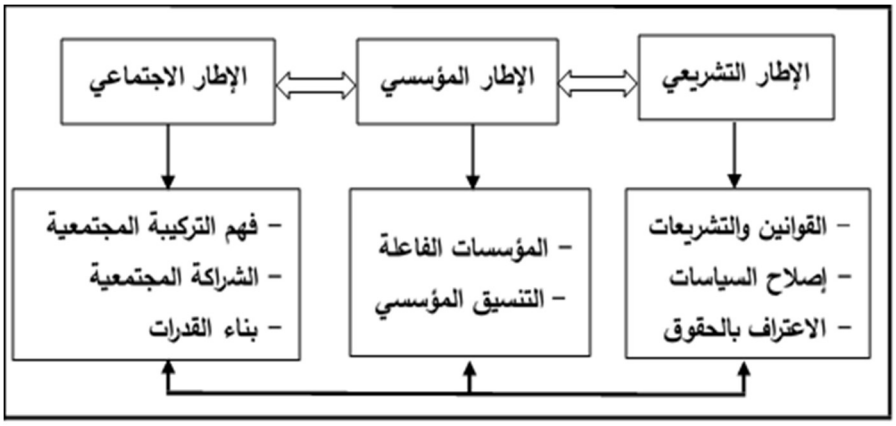

الخاتمة:

يظهر من خلال ما تم استعراضه اتضح أن النزاع على الأرض في منطقة الدراسة اتخذ أشكالاً مختلفة تمحور جميعها حول مستخدمي الأرض (الرعاة والمزارعين)، كما تباينت حدته التي بلغت أشدها بين الرعاة والمزارعين، وإلى جانب ذلك فقد اتضح أن تدخل الدولة السالب في الأرض كان العامل الرئيس وراء النزاع والذي قاد بدوره إلى العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية السالبة على السكان في المنطقة، كما أنه أصبح مهدداً للسلم والأمن الاجتماعيين، وفي هذا الجانب كان منهج الاقتصاد السياسي

مفيداً في تحليله للأزمة، وفي ربطه للجانب المؤسسي بالاقتصادي، وفي تناوله لتأثير القوة السياسية والاقتصادية وتأجيجها للصراع من خلال سيطرتها على الأرض، وتشير الدلائل إلى استمرار هذا الوضع وخاصةً مع الفشل المتكرر للبرامج التخطيطية والسياسات التنموية، وفشل الكثير من محاولات العلاج المؤقتة، الأمر الذي يتطلب النظر إليه من زاوية أخرى تضع في حسبانها العلاقة المعقدة بين المجتمع والأرض، وعليه فالمدخل التنموي هو مفتاح فض هذه النزاعات، كما أن مفتاح تنمية المجتمعات التقليدية هو تحسين الأداء الاقتصادي وسبل كسب العيش ومستوى المعيشة وفرص الاستخدام، وأن توسيع قاعدة الموارد الطبيعية ومشاركة المستفيدين منها في مشاريع التنمية لهو ضرورة لتقليل حدة هذه النزاعات، ويظل التركيز على برامج التنمية المستدامة، واستهداف مختلف فئات المجتمع والقيادات المحلية والتقليدية، وتصميم البرامج الخاصة لواضعي ومتخذي القرار أمر جوهري، وتظل قضايا النوع وحقوق الإنسان وثقافة السلام أمور محورية في فض النزاع على الأرض.

قائمة المصادر والمراجع

أحمد، عبد الغفار محمد (2012)، نماذج التنمية الرعوية: حالة السودان، مجلة خطاب، العدد المزدوج 2-3-ديسمبر 2012، معهد أبحاث السلام، جامعة الخرطوم.

إدارة الزراعة الآلية المطرية -ولاية النيل الأبيض (2010)، التقرير السنوي، كوستي

جحيش، عبد السلام ومحمد، سليمان (2018)، دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية: دراسة حالة النزاع في إقليم دارفور 2003-2014، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين.

الجهاز المركزي للإحصاء (2009)، الاحصاء السكاني الخامس، الخرطوم.

الخزندار، إبراهيم محمد (2014)، إدارة الصراعات وفض المنازعات: إطار نظري، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة.

سودارس (2019)، الوجه القبيح للقبلية: تجدد الصراعات بالنيل الأبيض على الخط، الموقع الرسمي: https://www.sudaress.com/alsahafa/63220، 2019/11/3.

سودان تريبون (2019)، مزارعون يشكون من تغول قوات من جنوب السودان على الحدود، الموقع الرسمي: http://www.sudantribune.net/، 2019/11/3

صحيفة السودانية الإلكترونية (2019)، غول الاستثمار يهدد المزارعين بالنيل الأبيض، الموقع الرسمي: http://www.alsudaniya-sd.com/new/s/23041، 2019/11/3

شرطة محليتي كوستي والجبلين (2015)، التقارير السنوية 2008-2015، ربك.

شلقامي، نصرالدين إبراهيم (1991)، كوستي القصة والتاريخ، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم.

صحيفة السودانية الإلكترونية (2019)، غول الاستثمار يهدد المزارعين بالنيل الأبيض، الموقع الرسمي: http://www.alsudaniya-sd.com/new/s/23041 5/11/2019

محمد، حلو عبد العاطي (2006)، التحول والتغير في نظم الاقتصاد الريفي في مناطق السودان الهامشية، دراسة حالة محليتي كوستي والجبلين-ولاية النيل الأبيض، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الخرطوم، الخرطوم.

محمد، حلو عبد العاطي (2013)، الاقتصاد الريفي في السودان: مآلات التغير وفرص البقاء، جنوب ولاية النيل الأبيض نموذجاً، آداب، مجلة كلية الآداب، جامعة الخرطوم، العدد 31، 197-236، ديسمبر 2013.

محمد علي، إبراهيم مصطفى (2002)، مشكلة التدهور البيئي وآثارها الاقتصادية والاجتماعية بمحافظة كوستي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، الخرطوم.

مصلحة الغابات-ولاية النيل الأبيض (2005)، التقارير السنوية 2000-2005، ربك.

وزارة الزراعة والثروة الحيوانية -ولاية النيل الأبيض (2005)، التقرير السنوي، ربك.

وكالة السودان للأنباء (سونا) (2019)، بركة يشهد الصلح بين قبيلتي سليم والصبحة، الموقع الرسمي: http://www.suna-sd.net/ar/single?id=179712 5/11/2019

يوسف، عمران عباس وتوم، عمر محمد (2014)، القطاع الزراعي والخرط الاستثمارية بولاية النيل الأبيض، الطبعة الأولى، دار عزة للتوزيع والنشر، الخرطوم.

References

Abdelatti, H., Elhadary, Y., Samat, N. (2016). Addressing poverty in Sudan and Malaysia: A Story of Success and Constraints. Journal of Sustainable Development. 2016;9(2).

Babiker, M. (2013). Mobile pastoralism and land grabbing in Sudan: Impacts and Responses. Pastoralism and Development in Africa: Dynamic Change at the Margins, pp. 177-185.

Babiker, M., Wadi, El Tayeb, Ali, M.B. (2005). Resource- Based Conflicts and Mechanisms of Conflict Resolution in Sudan (North Kordofan, Gedarif and Blue Nile States). Oxfam Novib, UNDP, Sudanese Environment Conservation Society, Khartoum.

Collett, D. (1987). "Pastoralists and Wildlife: Image and Reality in Kenya Maasai Land" in D. Anderson and D. Grove (eds). Conservation in Africa: People, Policies and Practice, Cambridge University Press, Cambridge and New York.

Egemi, M. A. (1994). The Political Ecology of Subsistence Crisis in the Red Sea Hills, Sudan. Unpublished PH. D Thesis. University of Bergen. Norway.

Egemi, O. (2006). Land tenure in Sudan: challenges to livelihood security and social peace. In Galal-Eldeen El Tayeb (Ed.), Land issue and peace in Sudan. Sudan Environment Conservation Society.

Elhadary. Y. & Abdelatti, H. (2016). The Implication of Land Grabbing on Pastoral Economy in Sudan. World environment 2016, 6(2): 25-33 DOI: 10.5923/j.env.20160602.01

FAO. (2009). Commission on Genetic Resources for Food and Agriculture, Draft Second Report on the State of the World's Plant Genetic Resources for Food and Agriculture. Rome, Italy.

Forsyth, T. (Ed). (2011). Encyclopedia of International Development. Rutledge, London and New York.

Gertel, J, Calkins, S. & Rottenburg, R. (2014). "Disrupting Territories: Commodification and its Consequences" in J. Gertel, R. Rottenburg & S. Calkins (Eds.), Disrupting Territories: Land, Commodification and Conflict in Sudan. Woodbridge: James Currey Cloth.

Gregory, D., Johnston, R., Pratt, G., Watts, M., & Whatmore, S. (2009). The Dictionary of Human Geography. Fifth edition, Blackwell Publishing Ltd, UK.

Kass, G. & Selassie, T. (1991). "Changes in the Role of Pastoral women in tow Garri Villages, Southern Ethiopia". Gender Issues in Ethiopia: Proceeding of the First Seminar on Gender Issues in Ethiopia, Addis Ababa University.

Kyrou, N. C. & Rubinstein, R.A. (2008). Cultural Anthropology Studies of Conflict 515. Elsevier Inc.

Lane, C. (1990), "Barabaig Natural Resources Management: Sustainable Land Use under Threat of Destruction" Discussion Paper. United Nations Research Institute for Social Development.

Mohammed Ali, Ibrahim Mustafa (2019). The Ecological, Socio-Economic and Political Constraints on Pastoralists' Access to Water, Blue Nile State, Sudan. Nomadic Peoples, Volume 23, Number 2, autumn 2019, pp. 282-302(21)

Moore, J. (2010). Land disputes at the root of African wars. https://www.csmonitor.com/World/Africa/2010/0130/Land-disputes-at-the-root-of-African-wars

Murombedzi, J. (1992). The Communal Areas Management Programme for Indigenous Resources (CAMPFIRE): A Zimbabwean Initiative for Natural Resources Conservation, Zimbabwe Science News26: 77-81.

Peters, P. (2004). Inequality and Social Conflict Over Land in Africa. Journal of Agrarian Change, 03 June 2004 https://doi.org/10.1111/j.1471-0366.2004.00080.x

Rappaport, R. A. (1979). Ecology, Meaning, and Religion, Richmond, Calif.: North Atlantic Books.

Redclift, M. (1984). Development and the Environmental Crisis: Red or Green Alternative. London, Methuen and New York.

Seay, L. (2014). Land rights and conflict in Africa. https://www.washingtonpost.com/news/monkey-

cage/wp/2014/08/15/land-rights-and-conflict-in-africa/

Sudan Central Bureau of Statistics. (2009). Sudan National Baseline Survey, Khartoum, Sudan.

Umbadda, S. (2014). Agricultural Investment through Land Grabbing in Sudan. In J. Gertel, R. Rottenbur & S. Calkins (Eds.), Disrupting Territories: Land, Commodification and Conflict in Sudan. Woodbridge: James Currey Cloth.

Unruh, J. (1995). The Relationship between Indigenous Pastoralist Resource Tenure and State Tenure in Somalia. GeoJournal, Vol 36 (1), Kluwer Academic Publishers.

Urmilla, B. (2010). Land-related conflicts in Sub-Saharan Africa. African Centre for the Constructive Resolution of Disputes (ACCORD), South Africa.

Land Conflicts in Sudan and Mechanisms of Conflict Resolution (A case Study of the Southern White Nile State)

Hillo Abdelatti *

ABSTRACT

Land conflict worldwide has become an issue of concern for the researchers, politicians and planners. In this context, this paper investigates the land conflicts in the southern White Nile State, Sudan. The main objectives of the study are to explore the causes of conflicts, its impacts, and the mechanisms of conflict resolution. To achieve the objectives, the paper adopted the political economy approach, which combines both political and economic concerns in the analysis of land conflicts. The paper is mainly based on primary data collected during the fieldwork, using interviews and group discussions with various groups and decision makers. Moreover, the study is based on secondary data from both published and unpublished sources. The paper revealed that, the study area has experienced various kinds of land conflicts, notably between farmers and pastoralists, and between pastoralists themselves. The paper indicated that, land conflict constitutes one of the most serious challenges facing the area due to its negative impacts (i.e. loss of resources, land degradation, lack of social peace, and weakness of social relationships). The paper has come out with that, the irrational land policies adopted by government is the main factor behind the current conflicts in the area. The paper concluded that, conflict over land should be viewed from a different and broad perspective, therefore a comprehensive rural development and the elimination of structural and institutional obstacles are the only grantee for sustainable development and peaceful co-existence.

Keywords: Land; Land conflict; Conflict resolution; Pastoralists; White Nile State, Sudan.

* Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University. Received on 1/12/2019 and Accepted for Publication on 8/6/2020.